مذكرة تعاون

بين كلٍ من

وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة في اليابان

و

وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

بشأن التعاون في مجال السياحة

حُررت مذكرة التعاون هذه بين وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة في اليابان ووزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويُشار إليهما فيما يلي مجتمعين باسم "**الطرفان أو الطرفين**" ومنفردين باسم "**الطرف**".

إقرارًا برغبة الطرفين في تعزيز التعاون الثنائي بينهما وتعزيز روابط الصداقة الموجودة بين البلدين، وإدراكًا لأهمية قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية وتوليد فرص العمل والمصالح المتبادلة بالتساوي بين الطرفين.

وتأكيدًا على الحاجة إلى تعزيز وتعميق وتوسيع التعاون في مجال السياحة.

وإدراكًا لأهمية السياحة في تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادل بين شعبيهما وكعنصر أساسي في كلا البلدين.

آخذين في الاعتبار أهمية الطرفين كشركاء وأسواق مصدر رئيسية للسياحة.

وتطلعًا إلى الذكرى الخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والإمارات العربية المتحدة في عام 2022.

فيما يلي يشارك الطرفان وجهات النظر التالية:

1. سيسعى الطرفان إلى تعزيز التعاون في المجالات التالية بموجب هذه المذكرة:
   (أ) توسيع التبادل السياحي بين البلدين وتعزيز التدفق السياحي المتبادل.
   (ب) تبادل ومشاركة المعلومات والبيانات المتعلقة بالسياحة، بما في ذلك الإحصاءات.
   (ج) تشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة في السياحة بما في ذلك الفنادق ومنظمي الرحلات السياحية.
   (د) تشجيع التعاون في تنمية الموارد البشرية.
   (ه) تبادل زيارات منظمي الرحلات السياحية/ وسائل الإعلام/ صانعي الرأي للترويج للسياحة بين البلدين.
   (و) تبادل الخبرات في مجالات الترويج والتسويق وتطوير وإدارة الوجهات السياحية.
   (ز) المشاركة في معارض السفر/ المعارض السياحية في كلا البلدين.
   (ح) تعزيز سلامة وأمن السياح.
   (ط) تطوير السياحة المستدامة.

2. في إطار هذه المذكرة من أجل تبادل وجهات نظر الطرفين، ورسم خارطة طريق لتعزيز التعاون، واستعراض تنفيذ هذه المذكرة، يجوز للطرفين تشكيل مجموعة عمل مشتركة.

3. يتحمل كل طرف أي تكاليف ونفقات يتكبدها الطرف التي تنشأ عن أو تتعلق بأنشطة التعاون المشار إليها في الفقرة 1 من هذه المذكرة، باستثناء ما يتم تحديده كتابيًا بين الطرفين.

4. يسعى الطرفان إلى تسوية أي نزاعات تتعلق بتفسير و/أو تطبيق و/أو تنفيذ هذه المذكرة من خلال المشاورات و/أو التفاوض المتبادل بين الطرفين دون تدخل طرف ثالث أو تحكيم دولي.

5. لا تنشئ هذه المذكرة أي حقوق أو التزامات قانونية بموجب أحكام القانون الدولي.

6. تبدأ هذه المذكرة اعتبارًا من تاريخ توقيعها من قبل كلا الطرفين.

7. تستمر هذه المذكرة لمدة خمس (5) سنوات. وبعد ذلك، تُجدد تلقائيًا لفترات متتالية مماثلة، ما لم ينهي أي من الطرفين هذه المذكرة عن طريق تقديم إشعار كتابي بنيته في الإنهاء إلى الطرف الآخر قبل 3 أشهر على الأقل. ويجوز تعديل هذه المذكرة في أي وقت بموافقة خطية متبادلة موقعة من كلا الطرفين.

8. يحترم الطرفان بشكل كامل حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بهذه المذكرة بما يتماشى مع قوانين ولوائح كلا البلدين والاتفاقيات الدولية السارية على كلا البلدين.

8.1 يحتفظ كل طرف بحقوقه في علاماته التجارية والمعلومات والتقارير التي يقدمها للطرف الآخر.

8.2 تظل جميع حقوق الملكية الفكرية الأساسية (السابقة للمذكرة) ملكًا للطرف الذي تنتمي إليه.

9. لا يسري أي تغيير في هذه المذكرة ما لم يصدر كتابةً ويتم توقيعه من قبل كل طرف أو نيابةً عنه.

10. لا يجوز إلا للطرفين استخدام أي معلومات تم استلامها بموجب هذه المذكرة ولأهداف هذه المذكرة فقط، ويجب على الطرفين معاملة هذه المعلومات على أنها سرية للغاية. ولا يجوز الكشف عن أي معلومات عن أنشطة التعاون بموجب هذه المذكرة لأي طرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الأصلي المفصح.

11. لن ينطبق البند أعلاه على المعلومات التي تكون معروفة بالفعل للجمهور في وقت الكشف أو المعلومات المطلوب الكشف عنها بموجب القانون أو المطلوبة من قبل أي سلطة حكومية.

12. يلتزم كل طرف بالسرية والأمن المادي للوثائق والمعلومات والبيانات الأخرى المستلمة أو المقدمة إلى الطرف الآخر خلال فترة التنفيذ، أو التي تم الحصول عليها نتيجة لتنفيذ هذه المذكرة أو أي ترتيبات أخرى يتم إجراؤها بموجب هذه المذكرة، إلا بالقدر الذي يوافق عليه الطرفان كتابةً.

13. لا تنشئ هذه المذكرة أي حقوق أو التزامات قانونية أو تعاقدية أو مالية لأي من الطرفين.

تم توقيع هذه المذكرة في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 17 يوليو سنة 2023 في نسختين أصليتين (2) باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية، وجميع النصوص ذات قيمة متساوية. وفي حالة وجود أي اختلاف في التفسير، يسود النص الإنجليزي.

معالي تيتسوؤو سايتو وزير الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة اليابان	معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة